APLC/MSP.9/2008/WP.32
19 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الموعد المحدد لإتمام تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية، موجز تنفيذي

مقدم من بيرو*

١- أدى أمران أساسيان إلى زرع الألغام الأرضية في جميع أنحاء الإقليم الوطني لبيرو. نشأ الأول عن حاجة الحكومة إلى حماية البنية التحتية الوطنية الأساسية التي كان الإرهابيون يستهدفونها خلال النزاع الداخلي الذي عرفته الثمانينات والتسعينات. ونشأ الأمر الثاني عن زرع الجيش البيروفي لألغام على طول حدود بيرو الشمالية مع إكوادور نتيجة الحرب غير المعلنة بين البلدين في منطقة سلسة جبال كوندور عام ١٩٩٥.

٢- وقد كانت للألغام المزروعة انعكاسات اجتماعية - اقتصادية قاسية على السكان الذين يعيشون في المناطق المتأثرة. ويجعل بعد تلك المناطق من العسير تقديم أرقام دقيقة عن عدد ضحايا الألغام الأرضية. بيد أنه سقط حتى الآن ٣١٥ ضحية فقد ٥٠ منهم أرواحهم وتعرض ٢٦٥ للتشويه أو الإعاقة.

٣- وعلاوة على الضرر المادي، أثّرت هذه الألغام على الرعاة والمزارعين داخل البلد. ففي غابة الأمازون، أعاق وجود الألغام إعادة الأراضي التي كان السكان الأصليون يستخدمونها عادة للصيد وجمع الثمار، وهو ما يرغمهم على التوغل أكثر في الغابة لكسب قوتهم. كما عقدت الألغام الأرضية الاتصالات بين العائلات المنتمية إلى المجموعة الإثنية الواحدة التي كانت تسافر تقليدياً عبر الحدود لكنها أصبحت غير قادرة على ذلك الآن من دون مواجهة خطر الألغام الأرضية. كما تحد هذه العقبة أمام عبور سكان المنطقة من تبادل السلع والخدمات التقليدية بين المجموعات على جانبي الحدود، وهو ما أثر بشكل أكبر على النشاط الاقتصادي للسكان.

٤- وعلى هذه الخلفية، لا تزال بيرو على التزاماتها الدولية بتحرير المناطق الملغومة الموجودة والمشتبه في احتوائها ألغاماً داخل إقليمها منذ التصديق على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة

* قُدم طلب التمديد بعد الموعد المحدد لتقديمه وفور تلقي الأمانة له.

للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أقرت حكومة بيرو المرسوم السامي رقم 113-2002-RE المنشئ للمركز البيروفي لمكافحة الألغام. وما فتئت حكومة بيرو تقدم باستمرار الدعم المالي والعيني لعمليات إزالة الألغام وفي الوقت الذي كانت تُبذل فيه جهود موازية لضمان التمويل من مجتمع المانحين الدوليين عن طريق شريكها الإقليمي، منظمة الدول الأمريكية، عن طريق برنامجها لمكافحة الألغام وكذا في إطار ثنائي. وإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة إنشاء وحدات خاصة داخل قوات الجيش والشرطة لتتولى مسؤولية عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

٥- وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة الأكثر تأثراً هي المنطقة الحدودية مع إكوادور. ومن ثم، أصبحت الاتفاقات الثنائية بين كلا البلدين أمراً لا بد منه. وقد أكد رئيسا بيرو وإكوادور على عمليات إزالة الألغام المشتركة بين جيشي البلدين وأعطياها الأولوية. وخلال الاجتماعين الأخيرين، اتفق وزراء الخارجية والدفاع في بيرو وإكوادور على أهمية الجهود الرامية إلى إزالة الألغام. وخلال اجتماع الهيئتين الوطنيتين لمكافحة الألغام في بيرو وإكوادور الذي عقد في شهر أيار/مايو الماضي، نوقشت المسائل المتصلة بالجوانب التنفيذية لعمليات إزالة الألغام. وعلاوة على ذلك، تم الاتفاق على الإعداد بشكل مشترك لاجتماع مائدة مستديرة للمانحين من المقرر تنظيمه في أيلول/سبتمبر، من أجل الدعوة إلى مزيد من التعاون الدولي.

٦- وحتى الوقت الحاضر، بذلت بيرو عدداً من الجهود الرامية إلى تقليص المناطق الملوثة في محيط بنيتها التحتية الوطنية وكذا على طول حدودها مع إكوادور:

(أ) البنية التحتية الوطنية:

'١' من حيث البنية التحتية الوطنية، أشارت المعلومات الأولية إلى وجود ٥٢٨ ٢ منطقة خطيرة إجمالي مساحتها ٢٦٧ ٠١٢ ١ متراً مربعاً. وتشمل هذه الأهداف ٥١٨ ٢ برجاً كهربائياً عالي التوتر (٧٣٦ ٨١١ ١ متراً مربعاً)، و٣ سجون مشددة الحراسة (١٦٧ ١١ متراً مربعاً)، وقاعدتيْ شرطة (مساحتهما غير معروفة)، وهوائيات إرسال، ومحطة كهرباء فرعية. وثمة ما يقارب ٦٤٨ ٩٢ لغماً مزروعاً في هذه المناطق؛

'٢' منذ ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٣، أزالت الحكومة البيروفية الألغام من محيط جميع أبراج الكهرباء عالية التوتر الـ ٥١٨ ٢، مما أدى إلى تدمير ٢١٣ ٨٢ لغماً مضاداً للأفراد. لكن بسبب ٤ حوادث ألغام سُجّلت بعد إزالتها عام ٢٠٠٣ ونظراً لكون عمليات الإزالة هذه لم يصدق عليها المركز البيروفي لمكافحة الألغام، اتُّخذ قرار تكرار عمليات إزالة الألغام من محيط ٧١١ ١ برج كهرباء عالي التوتر؛

'٣' في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨، تمت إزالة الألغام مجدداً من محيط ٦٨١ ١ برج كهرباء عالي التوتر، حيث دُمر ٢٢٨ لغماً مضاداً للأفراد و٠٩٤ ٤ ذخيرة غير منفجرة؛

'٤' في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، دُمرت ثلاثة ألغام مضادة للأفراد في منطقة مساحتها ٠٠٠ ١٣ متر مربع تعادل المنطقة المسيجة حول محطة فينتانيا لتوليد الطاقة الحرارية الكهربائية في إحدى ضواحي ليما.

(ب) الحدود مع إكوادور:

'١' فيما يتعلق بالألغام الأرضية على الحدود مع إكوادور، أشارت المعلومات الأولية إلى وجود ٦٩ منطقة ملغومة إجمالي مساحتها ٣٩٥,٥ ٥١٢ متراً مربعاً. فقد زرع ما يقارب ٨٠٦ ٣٠ ألغام في هذه المناطق؛

'٢' في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩، دُمر ٤٣٩ لغماً مضاداً للأفراد في ثلاث مناطق أُزيلت منها الألغام وإجمالي مساحتها ٤١٠ ٨٢ أمتار مربعة: غويبي، وكوزومازا - بومبويزا، وياوبي - سانتياغو؛

'٣' في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠، دُمر ٩٦٣ لغماً مضاداً للأفراد في منطقة سيشيد فيها طريق جديد من حدود بيرو - إكوادور إلى تيويتزا. وجرفت منطقة تقارب مساحتها ٩٠٥ ٢٠٢ أمتار مربعة بحثاً عن الألغام؛

'٤' بدعم من كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومنظمة الدول الأمريكية، تم تدمير ١٩٩ لغماً مضاداً للأفراد في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في القناة الدولية لنهر زاروميليا، حيث أزيلت الألغام من منطقة مساحتها ٠٠٠ ١٣ متر مربع؛

'٥' في عام ٢٠٠٣، استُكملت عمليات إزالة الألغام في ٢٨ هدفاً في محافظتي تومبيس وبيورا في منطقة تقدر مساحتها بـ ٢٧٨ ٢٠ متراً مربعاً. ولم يتم تحديد مواقع أية ألغام مضادة للأفراد. ونفذت عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية مع الجيش الإكوادوري؛

'٦' في تموز/يوليه ٢٠٠٦، نفذت عمليات إزالة ألغام مشتركة مع إكوادور في المنطقة المجاورة لنهر شيرا على الحدود المشتركة، في منطقة مساحتها ٠٣٧ ١ متراً مربعاً؛ ودُمر لغمان مضادان للأفراد؛

'٧' في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، باشر الجيش البيروفي مسحاً تقنياً حول برج المراقبة في شيكييزا، وفي المناطق المحيطة بالعلامة الحدودية ١٣٩ على سلسة جبال الكوندور. يوجد هناك حوالي ٥٠٠ ١ لغم مضاد للأفراد يتعين تدميرها بجهود مشتركة مع الجيش الإكوادوري؛

'٨' واصل الجيش البيروفي عملياته لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في شيكييزا حتى تموز/يوليه ٢٠٠٨، حيث دمر ٥٥٠ لغماً مضاداً للأفراد؛

'٩' حتى الوقت الحاضر، أُزيلت الألغام من ٣٤ منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٠٤٦ ٣١٩ متراً مربعاً.

٧- ونفذت إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في بيرو وفقاً للإجراءات الوطنية الواردة في دليل إجراءات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في جمهورية بيرو. وقد دخلت هذه الإجراءات التي تشمل المسح العام والمسح التقني وأنشطة إزالة الألغام وضمان الجودة الداخلية، حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وهي تستند إلى المعايير الدولية لمكافحة الألغام التي جرت مواءمتها لتعكس الحالة في بيرو. وما إن يتم الانتهاء من إزالة الألغام، ستقوم بضمان

الجودة على المستوى الداخلي فرق إزالة الألغام التي لم تشارك في عمليات إزالتها لكي يتسنى للمركز البيروفي لمكافحة الألغام اعتماد العمل المضطلع به. وتُنفَّذ العمليات الداخلية لضمان الجودة وفقاً للمعايير والإجراءات الوطنية. كما تُضمن جودة العمليات عن طريق المراقبين الوطنيين والمراقبين الوطنيين المدربين. ويرصد المراقبون الوطنيون التقدم اليومي في الميدان ويضعون سجلاً كاملاً للأنشطة اليومية يقدم بعد ذلك إلى الهيئة الوطنية. وبعد ذلك تشهد الهيئة الوطنية، وهي المركز الوطني لإزالة الألغام، على أن الأرض آمنة.

٨- وللحيلولة دون دخول المدنيين مناطق أبراج الكهرباء عالية التوتر، سُيِّجت المناطق المتأثرة ووضعت بها علامات تشير إلى الخطر الموجود في المنطقة. كما يحيط بالمناطق الملغومة حول السجون المشددة الحراسة سياج تحمل علامات تحذير من الخطر. وكانت المناطق الملغومة حول قاعدتي الشرطة محاطة في البداية بسياج، لكن الجزء الأكبر منه تهاوى بسبب الظروف المناخية وعدم وجود أموال لصيانته. وفيما يتعلق بالمناطق الملغومة على الحدود مع إكوادور، ليس هناك إلا سياج وقائي واحد، لا يقي المناطق الملغومة الـ ٣٤ الأخرى المتميزة بوعورة تضاريسها وتطرف مناخها. ويتمثل أحد التدابير الأساسية المتخذة لمنع وقوع حوادث في صفوف المدنيين في حملات التثقيف بمخاطر الألغام التي ينظمها المركز البيروفي لمكافحة الألغام بتعاون مع منظمات أخرى. وتستخدم هذه الحملات جميع الأشكال الفنية لإيصال الرسالة بشأن خطر الألغام المضادة للأفراد، وهي موجهة أساساً إلى تلاميذ المدارس الابتدائية والإعدادية، والمدرسين، والآباء، والزعماء المجتمعيين في المدن القريبة من المناطق الملغومة.

٩- وحتى الوقت الحاضر، استثمر كل من حكومة بيرو والمجتمع الدولي قدراً كبيراً من الموارد لإنشاء قدرة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في بيرو ولتنفيذ عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وبلغ مجموع الاستثمارات في جهود إزالة الألغام ٨٥٦ ٠٣٠ ٨ دولاراً قدمت ٣٣٦ ٩٤٣ ٤ دولاراً منها حكومة بيرو وقدم الباقي مجتمع المانحين الدوليين، وذلك أساساً عن طريق برنامج مكافحة الألغام التابع لمنظمة الدول الأمريكية وكذا بشكل ثنائي.

١٠- ويعد مشكل التلوث بالألغام المتبقي داخل البلد كبيراً. توجد داخل الإقليم الوطني ٣٩٣ منطقة ملغومة تشمل أبراج الكهرباء عالية التوتر (٣٨٤) وهوائيات إرسال (٣) ومحطة كهرباء فرعية وسجون مشددة الحراسة (٣) وقاعدتي شرطة (٢). ويصل مجموع مساحة المنطقة المتبقية المحيطة بالبنية التحتية الوطنية ٥٦٧ ١٧٢ متراً مربعاً. وعلى طول الحدود الوطنية مع إكوادور، لا يزال هناك ما مجموعه ٣٥ منطقة ملغومة تتطلب إزالة الألغام مساحتها ٧٠٠ ١٩٢ متر مربع. ويقدر عدد الألغام الأرضية المزروعة في هذه المناطق الحدودية بـ ٢٠٥ ٢٩ ألغام.

١١- وهناك عدد من الظروف التي أعاقت وفاء بيرو بالتزاماتها بموجب المادة ٥ في فترة العشر سنوات التي خصصتها الاتفاقية. وفيما يلي الظروف الأساسية التي أعاقت إحراز تقدم:

(أ) البنية التحتية للنقل والاتصالات:

'١' عدم وجود وسائل للوصول إلى المناطق الملغومة من قبيل الطرق المعبدة. وعلى الحدود الشمالية مع إكوادور، تعتبر الملاحة النهرية خياراً عملياً لكنها ممكنة فقط عندما يكون منسوب مياه النهر

مرتفعاً. ونظراً لعدم وجود طرق أو وسائل نقل موثوقة، يجب إنشاء وسيلة بديلة تتسم بالكفاءة والفعالية للإجلاء الطبي تكون متاحة في جميع الأوقات في منطقة العمليات. ويعد النقل الجوي بالمروحيات الوسيلة المثالية للنقل لكن تكلفة تشغيلها وصيانتها مرتفعة، مما يزيد بشكل كبير تكاليف إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، فإن شبكات الاتصالات غير فعالة جداً في الغابة، وهو ما يستلزم استخدام هواتف قوية، لاسلكية أو بالساتل؛

(ب) الظروف المناخية:

'٢' تؤثر سلسلة جبال الأنديز والتيارات البحرية على تنوع الأحوال الجوية من منطقة إلى أخرى. وتتميز الفصول بتساقط الأمطار. ففي سييرا، يعتبر الشتاء الذي يمتد من تشرين الأول/أكتوبر إلى أيار/مايو فصلاً مطيراً. وفي غابة الأمازون، الجو حار ورطب طوال السنة. ولعل أحد المشاكل الرئيسية هو ظاهرة النينيو التي تسببت في اختلال مناخ البلاد، وبخاصة في المناطق التي تجري فيها عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

(ج) الجغرافيا:

'١' لبيرو تضاريس متنوعة تسود فيها نماذج مناخية صغرى في جميع أنحاء البلد. وهناك اختلافات بارزة بين المناطق الساحلية والجبلية والأدغال. تنفذ عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في محيط أبراج الكهرباء عالية التوتر على ارتفاع يتراوح بين ٠٠٠ ٢ و٥٠٠ ٢ متر فوق مستوى سطح البحر وحتى ٠٠٠ ٤ متر فوق سطح البحر، وتضاف إلى ذلك درجات حرارة تتراوح بين ١٠ درجات مئوية و٢٠ درجة مئوية تحت الصفر؛

'٢' تعتبر التضاريس متفاوتة بدورها، حيث القمم والفجاج والأودية العميقة، وأساساً في جبال الأنديز الشاهقة. وتعيق هذه الظروف، إضافة إلى المشاكل التي تتسبب فيها التغيرات في المرتفعات (نقص الأوكسيجين) وبرودة الطقس وتحدي الوصول إلى المناطق، إحراز تقدم. وعلى طول الحدود مع إكوادور، يعيق إحراز تقدم الاتساع الشديد للغطاء النباتي الكثيف، إذ ينقسم إلى غابة المرتفعات وغابة الأراضي المنخفضة، حيث الأراضي المعرضة للتعرية والفجاج التي يصعب وصولها والأنهار قوية الصبيب وكثرة تساقط الأمطار؛

'٣' توجد المناطق الملغومة الـ ٣٥ في الغابة البيروفية على ارتفاع يتراوح متوسطه بين ٥٠٠ و٥٠٠ ١ متر فوق مستوى سطح البحر. وفي سلسلة جبال الكوندور، توجد المناطق الملغومة على ارتفاع ما بين ٥٠٠ ٢ و٥٠٠ ٣ متر فوق مستوى سطح البحر؛ وتضم هذه المنطقة أكبر عدد من الألغام المضادة للأفراد في بيرو. ويعتبر المناخ متنوعاً حيث تتجاوز درجات الحرارة ٣٥ درجة مئوية وتستمر الرطوبة والأمطار بشكل ثابت طوال السنة تقريباً.

(د) التمويل:

'١' فيما يتعلق بعمليات إزالة الألغام على الحدود مع إكوادور، ما فتئت الحكومة البيروفية تخصص مواردها منذ النصف الثاني لعام ٢٠٠٦ لهذا العمل الأساسي، ولا يشمل ذلك أجور أخصائيي إزالة الألغام والبنية التحتية العسكرية والمعدات التي كانت موجودة من قبل والخدمات المتوافرة. ولم يسمح هذا الوضع بسير العمليات بشكل مستدام، وكان على الحكومة أن تعتمد، كما فعلت في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، على الموارد التي يقدمها مجتمع المانحين الدوليين؛

'٢' تواجه الشرطة الوطنية مشاكل مماثلة متصلة بالميزانية في البنية التحتية الوطنية، فيما يتعلق بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وذلك بالرغم من البحث عن خيارات أخرى للحصول على الموارد. وقد أصبح نموذج تطوير شراكات مع المقاولات العامة أو الخاصة خياراً هاماً. ونظراً للخطر الذي تمثله الألغام المضادة للأفراد في مجالات اهتمام الشركات التجارية، فقد أبدت هذه الأخيرة استعدادها لتمويل العمليات. وبهذه الطريقة، سعى المركز البيروفي لمكافحة الألغام إلى التوفيق بين مصلحته المتمثلة في حماية السكان ومنع الحوادث ومصلحة الشركات التجارية. ومن الهام أيضاً تلقي المعونات والمساعدات من البلدان والمنظمات الدولية لتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى الإعلان رسمياً أن بيرو خالية من الألغام.

(هـ) تناوب الموظفين:

'١' يشكل تناوب الموظفين ذوي المهارات، وفقاً للأولويات السنوية لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية، أيضاً، عقبة أمام الامتثال للخطط السنوية المقترحة والجداول الزمنية القائمة، ذلك أن الأمر يحتاج إلى إعادة تدريب الموظفين؛ إذ ثمة حاجة إلى الوقت والتجربة لتعزيز عملية إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

١٢- وفي ضوء الظروف أعلاه ومراعاة للمشكل الكمي والكيفي الذي لا يزال قائماً، قررت حكومة بيرو أنه لا يمكنها الوفاء بالموعد النهائي الأولي المحدد لتدمير الألغام المضادة للأفراد في إقليمها قبل ١ آذار/مارس ٢٠١٧.

١٣- وفيما يتعلق بأثر الألغام الأرضية على الناس الذين يعيشون قرب المناطق المحفوفة بالمخاطر، يجدر التأكيد على أنه نظراً للظروف المناخية والخصائص المادية للأسلحة المذكورة، يمكن للألغام المضادة للأفراد أن تُزاح وتُنقل من مكانها الأصلي إلى مكان جديد قد يكون يعرف حركة أكثر، مما يشكل تهديداً لأرواحهم وسلامتهم البدنية. وفي داخل البلد، وقعت حوادث شتى شملت أطفالاً يعملون رعاة عندما حاولوا تجنيب حيواناتهم الاقتراب من خطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد الموضوعة لحماية أبراج الكهرباء عالية التوتر.

١٤- وللوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدة أوتاوا (المادة ٥)، على حكومة بيرو القيام بالخطوات التالية:

(أ) إنشاء مركز للتدريب على إزالة الألغام لتوفير التدريب وإعادة التدريب لأخصائيي إزالة الألغام الجدد؛

(ب) إنشاء أفرقة إزالة ألغام إضافية لإتاحة تنفيذ عمليات إزالة الألغام بشكل أسرع؛

(ج) تخصيص مروحية احتياط جاهزة في كل الأوقات لكفالة الإخلاء الطبي في الحالات الخاصة، وكذلك لنقل أخصائيي إزالة الألغام إلى الأدغال النائية؛

(د) زيادة دورات تدريب وإعادة تدريب أخصائيي إزالة الألغام مستقبلاً؛

(هـ) إتمام نقل السرية ١١٥ لإزالة الألغام من مدينة إيكويتوس إلى مدينة باغوا غراندي.

١٥- وتقدر تكلفة وفاء بيرو بالتزاماتها الواردة في المادة ٥ بما مجموعه ١٠٦ ٨٨٩ ٢٥ دولارات. ويتوقع أن تواصل حكومة بيرو تمويل الجزء الأكبر البالغ ما مجموعه ٩٠٦ ٨٠٧ ١٧ دولارات. وستكمّل الأموال المقدمة من الدولة أموال تقدمها مصادر أخرى، من قبيل مجتمع المانحين الدولي.

- - - - -